الأمم المتحدة

A/67/441/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
12 December 2012
Arabic
Original: French

الدورة السابعة والستون

البند ٢٤ (أ) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة عايدة **هوجيتش** (البوسنة والهرسك)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢٤ من جدول الأعمال (انظر الوثيقة A/67/441، الفقرة ٢) واتُّخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ج) في الجلستين ٢٩ و ٣٤ المعقودتين يومي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويرد عرض لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/67/SR.29، و 34).

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/67/L.11 و A/C.2/67/L.55

٢ - في الجلسة ٢٩، المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل الجزائر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون ”عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)“ (A/C.2/67/L.11)، فيما يلي نصه:

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ثلاثة أجزاء تحت الرمز A/67/441 و Add.1 و 2.

181212 181212 12-64513 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

”**إن الجمعية العامة**،

”**إذ تشير** إلى قرارها ٦٦/٢١٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وإلى جميع القرارات الأخرى المتصلة بالقضاء على الفقر،

”**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة عقد مؤتمر قمة الألفية وإلى الالتزام الدولي بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي من سكان العالم عن دولار واحد ونسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،

”**وإذ تشير كذلك** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وإلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

”**وإذ تشير** إلى برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١١ في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا والذي يهدف أساسا إلى تأهيل نصف عدد البلدان المندرجة في فئة أقل البلدان نموا لاستيفاء المعايير المطلوبة للخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠،

”**وإذ تشير أيضا** إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وقرارها ٦١/١٦ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقرارها ٦٣/٣٠٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ والمعنون ’الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية‘،

”**وإذ تلاحظ مع التقدير** الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٦ بشأن تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع وتأثير تلك البيئة في التنمية المستدامة، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١١/٣٧ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١ والمعنون ’التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل‘،

”**وإذ تشير** إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري،

”**وإذ تشير أيضا** إلى الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ولدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين،

”**وإذ تشير كذلك** إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية،

”**وإذ تؤكد** أنه في مواجهة الآثار السلبية للأزمات والتحديات العالمية الحالية المتعددة والمترابطة، مثل الأزمة المالية والاقتصادية وأزمة الغذاء وتقلب أسعار الطاقة والسلع الأساسية وتغير المناخ، لا بد أن تتعاون جميع الأطراف المعنية، بما فيها القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وأن تزيد التزامها أكثر من أي وقت مضى، وإذ تسلّم في هذا السياق بالضرورة الملحة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”**وإذ يساورها القلق** أنه بعد بلوغ منتصف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، في حين تم إحراز تقدم في مجال الحد من الفقر، ولا سيما في بعض البلدان المتوسطة الدخل، فإن هذا التقدم كان متباينا ولا يزال عدد الناس الذين يعيشون في فقر يتزايد في بعض البلدان، حيث يشكل النساء والأطفال القسم الأعظم من الفئات الأكثر تضررا، ولا سيما في أقل البلدان نموا وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

”**وإذ تسلّم** بأن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت من بلد إلى آخر وبأنه يجب معالجة أوجه التفاوت هذه بإجراءات، منها تعزيز النمو المراعي لمصالح الفقراء وتعزيز الحماية الاجتماعية،

”**وإذ يساورها القلق** إزاء الطابع العالمي للفقر وانعدام المساواة، وإذ تؤكد أن القضاء على الفقر والجوع ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للجنس البشري بأسره،

”**وإذ تعيد تأكيد** أن القضاء على الفقر هو أحد أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم، وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا وفي بعض البلدان المتوسطة الدخل، وإذ تؤكد أهمية الإسراع بخطى النمو الاقتصادي المستدام الواسع القاعدة والشامل للجميع، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم،

”**وإذ تسلّم** بأن حشد الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي والاستخدام الفعال لتلك الموارد أمران أساسيان لقيام شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”**وإذ تسلّم أيضا** بإسهامات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

”**وإذ تقر** بأن الإدارة الرشيدة على الصعيدين الوطني والدولي والنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف، مدعومين بالعمالة الكاملة والعمل الكريم وزيادة الإنتاجية وتهيئة بيئة مؤاتية، بما في ذلك الاستثمار العام والخاص ومباشرة الأعمال الحرة، أمور ضرورية للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستويات المعيشة، وبأن المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لها دور مهم في زيادة أثر الاستثمار العام والخاص إلى أقصى حد ممكن،

”**وإذ تؤكد** الأولوية والضرورة الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر، على نحو ما أعرب عنه في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

”**وإذ تشير** إلى الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢ الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه بشأن موضوع ’تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية‘،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) في إطار موضوع ’العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع‘؛

”٢ - **تعيد تأكيد** أن هدف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) هو أن يجري، بطريقة فعالة ومنسقة، دعم متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، المتصلة بالقضاء على الفقر وتنسيق الدعم الدولي لتحقيق هذه الغاية؛

”٣ - **تعيد أيضا تأكيد** أن القضاء على الفقر هو أعظم التحديات التي يواجهها العالم في الوقت الراهن وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وتلتزم في هذا الصدد بالعمل على سبيل الاستعجال على تخليص البشرية من ربقة الفقر والجوع؛

”٤ - **تعيد كذلك تأكيد** ضرورة أن يكون كل بلد مسؤولا في المقام الأول عن تنميته، وأنه ليس من قبيل المغالاة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتسلم بضرورة استكمال الجهود الوطنية الفعالة المعززة ببرامج وتدابير وسياسات دولية ملموسة وفعالة وداعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

”٥ - **تهيب** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء، التعجيل باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع والجوع نظرا لآثارهما السلبية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛

”٦ - **تشدد** على ضرورة إيلاء الأولوية القصوى للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، مع التأكيد على أهمية معالجة أسباب الفقر وتحدياته باتباع استراتيجيات متكاملة ومنسقة ومتماسكة على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات؛

”٧ - **تكرر تأكيد** ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية ودورها على الصعيد الإقليمي، وهو أمر بالغ الأهمية في القضاء على الفقر؛

”٨ - **تؤكد** أن تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي يمكن أن يكون له أثر محفز للجهود المبذولة للقضاء على الفقر، وأن له عدة مزايا، منها تبادل أفضل السياسات والتجارب والخبرات الفنية، وتعبئة الموارد، وإتاحة مزيد من الفرص الاقتصادية، وإيجاد فرص العمل؛

”٩ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يولي الأولوية القصوى للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، معالجا الأسباب الجذرية للفقر وتحدياته باتباع استراتيجيات متكاملة ومنسقة ومتماسكة على جميع المستويات، وتهيب بالبلدان المانحة التي بوسعها تقديم دعم فعال للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد أن تقوم بذلك، من خلال توفير موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها، إما على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف؛

”١٠ - **تؤكد** أهمية كفالة الاضطلاع، على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، بأنشطة متسقة وشاملة ومتكاملة للقضاء على الفقر، وفقا للوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

”١١ - **تؤكد أيضا** أهمية إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجموعة واسعة من المجالات للقضاء على الفقر وتوفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل الكريم للجميع وتحقيق التكامل الاجتماعي، حسب الاقتضاء؛

”١٢ - **تعيد تأكيد** الالتزام بتعزيز فرص العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية، بما في ذلك للفئات المحرومة، وتوفير العمل الكريم للجميع، مع الاحترام الكامل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل في ظروف تتسم بالإنصاف والمساواة والأمن والكرامة، وتعيد أيضا تأكيد ضرورة أن تدعم سياسات الاقتصاد الكلي أمورا عدة، منها إيجاد فرص العمالة، مع إيلاء الاعتبار التام لآثار العولمة وأبعادها الاجتماعية والبيئية، وأن هذه المفاهيم

عناصر رئيسية للتنمية المستدامة لجميع البلدان، ولذلك فهي تمثل هدفا ذا أولوية للتعاون الدولي؛

”١٣ - **تشدد** على أن التعليم والتدريب من العوامل الحاسمة لتمكين من يعيشون في فقر، مع التسليم بتعقد التحدي المتمثل في القضاء على الفقر، وتسلم في هذا الصدد بالدور الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في التنسيق بين الشركاء في مبادرة توفير التعليم للجميع وفي تشجيع وضع سياسات التعليم على صعيد القطاعات بوسائل منها وضع أدوات تعليمية للمنظمات الشعبية ولواضعي السياسات؛

”١٤ - **تسلّم** بالدور الذي تضطلع به الوكالات المتخصصة الأخرى وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إسهاما منها في الدعوة على الصعيد الدولي للقضاء على الفقر، بوسائل منها التعليم والتدريب؛

”١٥ - **تشجع** المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الدولي دعما للتنمية الزراعية والريفية ولإنتاج الأغذية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا؛

”١٦ - **تعيد تأكيد** ضرورة الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزامات التي قطعتها على نفسها بلدان متقدمة النمو كثيرة بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وبلوغ مستوى لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وبلوغ هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛

”١٧ - **تسلّم** بأنه على الرغم من اقتراب التاريخ المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو عام ٢٠١٥، حيث لم يعد يفصلنا عنه سوى ثلاث سنوات، وعلى الرغم من إحراز تقدم في الحد من الفقر في بعض المناطق، فإن هذا التقدم كان متباينا وظل عدد من يعيشون في فقر، ومعظمهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضررا، يتزايد في بعض البلدان، وبخاصة في أقل البلدان نموا، ولا سيما في أفريقيا؛

”١٨ - **تسلّم** بتأثير أزمة الغذاء على قضايا الفقر والجوع والأمن الغذائي، وتشجّع المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الدولي دعما للتنميتين الزراعية والريفية ولإنتاج الأغذية في البلدان النامية، وبالأخص أقل البلدان نموا؛

”١٩ - **تعيد تأكيد** المساهمة الكبيرة التي تقدمها المرأة في الاقتصاد لأنها طرف رئيسي في الاقتصاد وفي مكافحة الفقر وأوجه عدم المساواة عن طريق العمل المأجور وغير المأجور على حد سواء في المنزل والمجتمع المحلي ومكان العمل، وأن تمكين المرأة عامل حاسم في القضاء على الفقر؛

”٢٠ - **تسلّم** بأن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العسيرة السائدة في كثير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، قد ساهمت في تأنيث الفقر؛

”٢١ - **تعقد العزم** على السعي من أجل بدء العمل في الصندوق العالمي للتضامن الذي أنشأته الجمعية العامة، وتدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات والهيئات المعنية والأفراد الذين يعنيهم الأمر إلى تقديم تبرعات للصندوق؛

”٢٢ - **تسلّم** بأن النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر والجوع، وبخاصة في البلدان النامية، وتؤكد ضرورة استكمال الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد بتهيئة بيئة دولية مؤاتية وبكفالة قدر أكبر من الاتساق فيما بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية والاجتماعية على جميع المستويات؛

”٢٣ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تواصل بذل جهودها الطموحة للسعي من أجل اتباع نهج اجتماعية واقتصادية مستدامة أكثر شمولا وإنصافا وتوازنا واستقرارا وتوجها نحو التنمية بغية التغلب على الفقر واللامساواة؛

”٢٤ - **تسلم** بأن الفقر متعدد الأبعاد، وتدعو الحكومات الوطنية، مدعومة بالمجتمع الدولي، إلى النظر في وضع تدابير تكميلية تعكس على نحو أفضل هذا الطابع المتعدد الأبعاد؛

”٢٥ - **تدعو** جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المعنية، إلى أن تتبادل الممارسات الجيدة على صعيد البرامج والسياسات الرامية إلى معالجة أوجه عدم المساواة إنصافا لمن يعيشون في فقر مدقع، وتعزيز مشاركتهم بصورة نشطة في تصميم وتنفيذ هذه البرامج والسياسات، وذلك بهدف الإسراع بوتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتوفير معلومات يستفاد بها في المناقشات التي تبحث سبيل المضي قدما في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، وتحيط علما في هذا الصدد بنتائج اجتماع المتابعة المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية المعقود في طوكيو يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره السنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية تجميعا لهذه الممارسات الجيدة؛

”٢٦ - **تكرر** دعوتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية إلى النظر في القيام بأنشطة لتنفيذ العقد الثاني بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى؛

”٢٧ - **تشير** إلى خطة العمل المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة من أجل القضاء على الفقر التي يشارك فيها أكثر من إحدى وعشرين وكالة وصندوقا وبرنامجا ولجنة إقليمية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الدول الأعضاء تفاصيل عن تنفيذ خطة العمل هذه؛

”٢٨ - **تعيد تأكيد** ضرورة إيلاء الأولوية القصوى لنظرها في مسألة القضاء على الفقر، وتكرر في هذا الصدد تأكيد ما قررته في القرار ٦٣/٢٣٠، إسهاما منها في العقد الثاني، من عقد اجتماع للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين على أرفع مستوى سياسي ملائم، يركز على عملية الاستعراض المخصصة للموضوع المتصل بمسألة القضاء على الفقر، وتؤكد ضرورة عقد الاجتماع والقيام بالأنشطة التحضيرية في حدود مستوى الميزانية الذي اقترحه الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وضرورة تنظيم ذلك بأقصى درجات الفعالية والكفاءة؛

”٢٩ - **تلاحظ مع القلق** استمرار ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، ولا سيما في صفوف الشباب، نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتسلّم بأن توفير العمل الكريم يظل أحد أفضل السبل للخروج من حلقة الفقر، وتدعو في هذا الصدد البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والشركاء الآخرين في التنمية إلى مواصلة مساعدة الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، على اعتماد سياسات تتماشى مع الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته الثامنة والتسعين، بوصفه إطارا عاما يمكن لكل بلد أن يصوغ في سياقه مجموعة السياسات التي تناسب خصيصا حالته وأولوياته الوطنية من أجل تشجيع الانتعاش الذي يتيح فرص عمل كثيرة وتعزيز التنمية المستدامة؛

”٣٠ - **تعيد تأكيد** أهمية دعم البلدان النامية في الجهود التي تبذلها للقضاء على الفقر وتمكين الفقراء ومن يعيشون أوضاعا هشة، بما في ذلك إزالة العقبات التي تحول دون إتاحة الفرص وتعزيز القدرة الإنتاجية وتنمية الزراعة المستدامة وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع، واستكمالها بسياسات اجتماعية فعالة، بما فيها وضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

”٣١ - **تحث** الدول الأعضاء على التصدي للتحدي العالمي المتمثل في بطالة الشباب عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب، حيثما كانوا، فرصة حقيقية لإيجاد عمل كريم ومنتج، وتؤكد في هذا السياق الحاجة الملحة إلى وضع استراتيجية عالمية بشأن عمالة الشباب، مع التركيز على بطالة الشباب؛

”٣٢ - **تحث** المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ الوثائق الختامية المتعلقة بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

”٣٣ - **تحث أيضا** المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية دعما لأهداف العقد الثاني؛

”٣٤ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تدعم، في نطاق ولاية كل منها وفي حدود الموارد المتاحة لها، الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تعزيز قدراتها فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية الوطنية من أجل المساهمة في تحقيق أهداف العقد الثاني؛

”٣٥ - **تهيب** بالدول الأعضاء والجهات المعنية أن تدرج القضاء على الفقر في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

”٣٦ - **تشجع** على زيادة التقارب والتعاون فيما بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة في تبادل المعارف وتعزيز الحوار في مجال السياسات وتيسير التآزر وحشد الأموال وتقديم المساعدة التقنية في مجالات السياسات الرئيسية التي يقوم عليها برنامج توفير العمل الكريم وتعزيز اتساق السياسات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بمسائل العمالة، بوسائل منها تفادي ازدواجية الجهود؛

”٣٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين، في إطار البند المعنون ’القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى‘، البند الفرعي المعنون ’تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)‘، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار“.

٣ - وكان معروضا على اللجنة في جلستها ٣٤، المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار معنون ”عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)“ (A/C.2/67/L.55) قدمه نائب رئيسة اللجنة، السيد توحيد الإسلام (بنغلاديش)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.11.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/67/L.55 (انظر الفقرة ٦).

٥ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/67/L.55، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/67/L.11 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٦ – توصي اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي:

عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٥/٦٦ وإلى جميع القرارات الأخرى المتعلقة بالقضاء على الفقر،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الألفية[(١)] وإلى الالتزام الدولي بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي من سكان العالم عن دولار واحد[(٢)] ونسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٣)]، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[(٤)]،

وإذ تشير إلى برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠[(٥)] لصالح أقل البلدان نموا، الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١١ في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، والذي يهدف أساسا إلى تأهيل نصف عدد البلدان المندرجة في فئة أقل البلدان نموا لاستيفاء المعايير المطلوبة للخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وقرارها ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقرارها ٣٠٣/٦٣ المؤرخ

---

(١) القرار ٢/٥٥.

(٢) تستخدم تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، منذ عام ٢٠٠٨، خط فقر مقداره ١,٢٥ دولار في اليوم.

(٣) القرار ١/٦٠.

(٤) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصل الثاني.

٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ والمعنون ”الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية“،

وإذ تلاحظ مع التقدير الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٦ بشأن تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع وتأثير تلك البيئة في التنمية المستدامة[٦]، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٧/٢٠١١ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١ والمعنون ”التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل“،

وإذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٧]،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٨] ولدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين[٩]،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في عام ٢٠١٠، وإلى وثيقته الختامية[١٠]،

وإذ تعرب عن القلق العميق إزاء استمرار الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التنمية، بما في ذلك تأثيرها في قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل التنمية، وتقر بأنه لا بد من تعزيز الانتعاش، وتسلم بأن التصدي على نحو فعال لآثار الأزمة يقتضي الوفاء بجميع الالتزامات الإنمائية في الوقت المناسب، بما في ذلك الالتزامات القائمة بتوفير المعونة،

---

(٦) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٣ (A/61/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٥٠.

(٧) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٨) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٩) القرار دإ-٢/٢٤، المرفق.

(١٠) انظر القرار ١/٦٥.

وإذ يساورها القلق من أنه، بعد بلوغ منتصف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، رغم إحراز تقدم في مجال الحد من الفقر، ولا سيما في بعض البلدان المتوسطة الدخل، فإن ذلك التقدم متباين ولا يزال عدد الناس الذين يعيشون في فقر يتزايد في بعض البلدان، حيث يشكل النساء والأطفال القسم الأعظم من الفئات الأكثر تضررا، ولا سيما في أقل البلدان نموا وبصفة خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وإذ تسلم بأن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت من بلد إلى آخر وبأنه يجب معالجة أوجه التفاوت هذه بإجراءات منها تعزيز النمو المراعي لمصالح الفقراء وتعزيز الحماية الاجتماعية،

وإذ يساورها القلق إزاء الطابع العالمي للفقر وانعدام المساواة، وإذ تؤكد أن القضاء على الفقر والجوع ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للجنس البشري بأسره،

وإذ تعيد تأكيد أن القضاء على الفقر هو أحد أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم، خاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا وفي بعض البلدان المتوسطة الدخل، وإذ تؤكد أهمية الإسراع بخطى النمو الاقتصادي المستدام الواسع القاعدة والشامل للجميع، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم،

وإذ تؤكد من جديد أن المرأة مساهم رئيسي في الاقتصاد وفي مكافحة الفقر عن طريق العمل المأجور وغير المأجور على حد سواء في المنزل وفي المجتمع المحلي ومكان العمل، وأن تمكين المرأة عامل حاسم في القضاء على الفقر،

وإذ تسلم بأن الظروف الاجتماعية الاقتصادية الصعبة السائدة في العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، تساهم في تأنيث الفقر،

وإذ تسلم أيضا بأن حشد الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي والاستخدام الفعال لتلك الموارد أمران أساسيان لقيام شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم كذلك بإسهامات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تقر بأن الإدارة الرشيدة على الصعيدين الوطني والدولي والنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف، المدعومين بتوفير العمالة الكاملة والعمل الكريم للجميع وزيادة الإنتاجية وتهيئة بيئة مؤاتية، بما في ذلك الاستثمار العام والخاص ومباشرة الأعمال الحرة، أمور ضرورية للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها

الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستويات المعيشة، وبأن المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لها دور مهم في زيادة أثر الاستثمار العام والخاص إلى أقصى حد ممكن،

وإذ تؤكد الأولوية والضرورة الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر، على نحو ما أعرب عنه في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تذكر بالاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٢، الذي أجري في شهر تموز/يوليه، بشأن موضوع ”تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“[(١١)]،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) في إطار موضوع ”العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع“[(١٢)]؛

٢ - **تعيد تأكيد** أن هدف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) هو أن يجري، بطريقة فعالة ومنسقة، دعم متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، المتصلة بالقضاء على الفقر، وتنسيق الدعم الدولي لتحقيق هذه الغاية؛

٣ - **تعيد أيضا تأكيد** أن القضاء على الفقر هو أعظم التحديات التي تواجه العالم في الوقت الراهن وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وتلتزم في هذا الصدد بالعمل على سبيل الاستعجال على تخليص البشرية من ربقة الفقر والجوع؛

٤ - **تعيد أيضا تأكيد** ضرورة أن يتولى كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تنميته، وأنه ليس من قبيل المغالاة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتسلم بضرورة تكملة الجهود الوطنية الفعالة الإضافية ببرامج وتدابير وسياسات دولية ملموسة وفعالة وداعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام استراتيجيات السيطرة الوطنية على زمام الأمور والسيادة الوطنية؛

---

(١١) انظر الوثيقة (A/67/3)، الفرع الرابع - جيم.

(١٢) A/67/180.

٥ - **تهيب** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء، التعجيل باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع والجوع نظرا لآثارهما السلبية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛

٦ - **تشدد** على ضرورة إيلاء الأولوية القصوى للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، مع التأكيد على أهمية معالجة أسباب الفقر وتحدياته باتباع استراتيجيات متكاملة ومنسقة ومتجانسة على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، وفقا لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٧ - **تكرر تأكيد** ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية ودورها على الصعيد الإقليمي، وهو أمر بالغ الأهمية في القضاء على الفقر؛

٨ - **تؤكد** أن تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي يمكن أن يكون له أثر محفز للجهود المبذولة للقضاء على الفقر، وأن له عدة مزايا، منها تبادل أفضل السياسات والتجارب والخبرات الفنية، وتعبئة الموارد، وإتاحة مزيد من الفرص الاقتصادية، وتهيئة الظروف المواتية لإيجاد فرص العمل؛

٩ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل إيلاء الأولوية القصوى للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، معالجا الأسباب الجذرية للفقر وتحدياته باتباع استراتيجيات متكاملة ومنسقة ومتماسكة على جميع المستويات، وتهيب بالبلدان المانحة التي بوسعها دعم الجهود الوطنية الفعالة التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد أن تقوم بذلك من خلال توفير موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها، على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف؛

١٠ - **تؤكد** أهمية إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجموعة واسعة من المجالات للقضاء على الفقر وتوفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل الكريم للجميع وتحقيق التكامل الاجتماعي، حسب الاقتضاء؛

١١ - **تعيد تأكيد** الالتزام بتعزيز فرص العمالة الكاملة والمختارة بحرية والمنتجة، بما في ذلك تعزيزها للفئات المحرومة، فضلا عن توفير العمل الكريم للجميع، مع الاحترام الكامل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل في ظروف تتسم بالإنصاف والمساواة والأمن والكرامة، وتعيد أيضا تأكيد ضرورة أن تدعم سياسات الاقتصاد الكلي أمورا عدة، منها إيجاد فرص العمالة، مع إيلاء الاعتبار التام لآثار العولمة وأبعادها الاجتماعية والبيئية، وأن هذه

المفاهيم عناصر رئيسية للتنمية المستدامة لجميع البلدان، ولذلك فهي تمثل هدفا ذا أولوية للتعاون الدولي؛

١٢ - **تشدد** على أن التعليم والتدريب من العوامل الحاسمة لتمكين من يعيشون في فقر، مع التسليم بتعقيد التحدي المتمثل في القضاء على الفقر، وتسلم في هذا الصدد بالدور الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في التنسيق بين الشركاء في مبادرة توفير التعليم للجميع وفي تشجيع وضع سياسات التعليم على صعيد القطاعات بوسائل منها وضع أدوات تعليمية للمنظمات الشعبية ولواضعي السياسات؛

١٣ - **تسلّم** بالدور الذي تضطلع به الوكالات المتخصصة الأخرى وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساهمتها في الدعوة على الصعيد الدولي للقضاء على الفقر، بوسائل منها التعليم والتدريب؛

١٤ - **تعيد تأكيد** ضرورة الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزامات التي قطعتها على نفسها بلدان متقدمة النمو كثيرة بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وبلوغ مستوى لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وبلوغ هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛

١٥ - **ترحب** بالجهود المتزايدة الرامية إلى تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها الإنمائي، وتعترف بمنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتلاحظ المبادرات الأخرى، مثل المنتديات الرفيعة المستوى بشأن فعالية المعونة، التي أصدرت، في جملة أمور، إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا[١٣] وشراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال، التي تقدم مساهمات مهمة في الجهود التي تبذلها البلدان التي التزمت بها، بوسائل منها اعتماد المبادئ الأساسية للملكية الوطنية والمواءمة والتنسيق والإدارة من أجل تحقيق النتائج، وتأخذ في الاعتبار أنه لا توجد صيغة واحدة مناسبة للجميع من شأنها ضمان المساعدة الفعالة وأنه يلزم النظر بالكامل في الحالة الخاصة بكل بلد على حدة؛

(١٣) A/63/539، المرفق.

١٦ - **تسلّم** بالحاجة الملحة إلى التصدي للفقر والجوع والأمن الغذائي، وتشجّع المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الدولي دعما للتنميتين الزراعية والريفية ولإنتاج الأغذية وإنتاجيتها بما يشمل المنتجين من صغار الملاك في البلدان النامية، وبالأخص أقل البلدان نموا؛

١٧ - **تشجع** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات والهيئات المعنية والأفراد الذين يعنيهم الأمر على تعزيز التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفقر عن طريق التبرع إلى الصناديق المعنية بالقضاء على الفقر القائمة على نطاق المنظومة[١٤]؛

١٨ - **تسلّم** بأن النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر والجوع، خاصة في البلدان النامية، وتؤكد ضرورة استكمال الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد بتهيئة بيئة دولية مؤاتية وبكفالة قدر أكبر من الاتساق فيما بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية والاجتماعية على جميع المستويات؛

١٩ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تواصل بذل جهودها الطموحة للسعي من أجل اتباع نهج اجتماعية واقتصادية مستدامة أكثر شمولا وإنصافا وتوازنا واستقرارا وتوجها نحو التنمية بغية التغلب على الفقر، وبالنظر إلى الأثر السلبي الناجم عن التفاوتات المتصلة بالفقر، تشدد على أهمية تحسين سبل الحصول على تعليم ورعاية صحية ووقاية اجتماعية من نوعية جيدة؛

٢٠ - **تسلم** بأن الفقر متعدد الأبعاد، وتدعو الحكومات الوطنية، مدعومة بالمجتمع الدولي، إلى النظر في وضع تدابير تكميلية تعكس على نحو أفضل هذا الطابع المتعدد الأبعاد؛

٢١ - **تدعو** جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المعنية، إلى أن تتبادل الممارسات الجيدة المتعلقة بالبرامج والسياسات التي تعالج أوجه عدم المساواة إنصافا لمن يعيشون في فقر مدقع، وتعزز مشاركتهم بصورة نشطة في تصميم وتنفيذ تلك البرامج والسياسات، وذلك بهدف الإسراع بوتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتوفير معلومات يستفاد بها في المناقشات التي تبحث سبيل المضي قدما في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، وتحيط علما في هذا الصدد بنتائج اجتماع المتابعة المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية المعقود في طوكيو

(١٤) مثل الصندوق العالمي للتضامن، وصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والصندوق الاستئماني المواضيعي لمكافحة الفقر، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري.

يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره السنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية تجميعا لهذه الممارسات الجيدة؛

٢٢ - **تكرر** دعوتها إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية إلى النظر في القيام بأنشطة لتنفيذ العقد الثاني بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى؛

٢٣ - **تشير** إلى خطة العمل المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة من أجل القضاء على الفقر التي يشارك فيها أكثر من إحدى وعشرين وكالة وصندوقا وبرنامجا ولجنة إقليمية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الدول الأعضاء تفاصيل عن تنفيذ خطة العمل تلك؛

٢٤ - **تعيد تأكيد** ضرورة إيلاء الأولوية القصوى لنظرها في مسألة القضاء على الفقر، وتكرر في هذا الصدد تأكيد ما قررته في القرار ٦٣/٢٣٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، إسهاما منها في العقد الثاني، أي عقد اجتماع للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين على أرفع مستوى سياسي ملائم، يركز على عملية الاستعراض المخصصة للموضوع المتصل بمسألة القضاء على الفقر، وتؤكد ضرورة عقد الاجتماع والقيام بالأنشطة التحضيرية في حدود مستوى الميزانية الذي اقترحه الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وضرورة تنظيم ذلك بأقصى درجات الفعالية والكفاءة؛

٢٥ - **تلاحظ مع القلق** استمرار ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، ولا سيما في صفوف الشباب، نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتسلّم بأن توفير العمل الكريم للجميع يظل أحد أفضل السبل للخروج من حلقة الفقر، وتدعو في هذا الصدد البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والشركاء الآخرين في التنمية إلى مواصلة مساعدة الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، على اعتماد سياسات تتماشى مع الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته الثامنة والتسعين، بوصفه إطارا عاما يمكن لكل بلد أن يصوغ في سياقه مجموعة السياسات التي تناسب خصيصا حالته وأولوياته الوطنية من أجل تشجيع الانتعاش الذي يتيح فرص عمل كثيرة وتعزيز التنمية المستدامة؛

٢٦ - **تحث** الدول الأعضاء على التصدي للتحدي العالمي المتمثل في بطالة الشباب عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب، حيثما كانوا، فرصة حقيقية لإيجاد عمل كريم ومنتج، وتؤكد في هذا السياق الحاجة الملحة إلى وضع استراتيجية عالمية بشأن عمالة

الشباب، بالاستناد، في جملة أمور، إلى الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل وإلى نداء منظمة العمل الدولية من أجل العمل[١٥]؛

٢٧ - **تشجع** المجتمع الدولي على دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز تمكين الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة، بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتحسين سبل الحصول على التمويل والتمويل البالغ الصغر والائتمانات، وإزالة العوائق التي تعترض الاستفادة من الفرص، وتعزيز القدرات الإنتاجية، وتنمية الزراعة المستدامة وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، مع تكميلها ببذل جهود وطنية في مجال السياسات الاجتماعية الفعالة، بما في ذلك توفير الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، وتحيط علما في هذا الصدد بتوصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ في ما يتعلق بالحدود الدنيا الوطنية للحماية الاجتماعية؛

٢٨ - **تحث** المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ الوثائق الختامية المتعلقة بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٩ - **تحث أيضا** المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[١٦]، دعما لأهداف العقد الثاني؛

٣٠ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تدعم، في نطاق ولاية كل منها وفي حدود الموارد المتاحة لها، الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تعزيز قدراتها فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية الوطنية من أجل المساهمة في تحقيق أهداف العقد الثاني؛

٣١ - **تهيب** بالدول الأعضاء والجهات المعنية أن تعالج مسألة القضاء على الفقر عند وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٣٢ - **تشجع** على زيادة التقارب والتعاون فيما بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة في تبادل المعارف وتعزيز الحوار في مجال السياسات وتيسير التآزر وحشد الأموال وتقديم المساعدة التقنية في مجالات السياسات الرئيسية التي يقوم عليها برنامج توفير

---

(١٥) منظمة العمل الدولية، *The Youth Employment Crisis: A Call for Action* (جنيف، ٢٠١٢).

(١٦) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

العمل الكريم وتعزيز اتساق السياسات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بمسائل العمالة، بوسائل منها تفادي ازدواجية الجهود؛

٣٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين، في إطار البند المعنون ''القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى''، البند الفرعي المعنون ''تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.